٢٣ ألف مريض سكري في اللاذقية

غنام لـ«الوطن»: المشافي قدمت ٢,٥ مليون خدمة طبية

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير الصحة في اللاذقية عمار غنام لـ«الوطن» تأمين المديرية الأنسولين وتوزيعه لكل مرضى السكري والبالغ عددهم ٧٥٠٠ مريض خلال عام ٢٠١٧، منوهاً بوجود ١٥٧٠٠ مريض سكري يعتمدون على خافضات السكر الفموية.

وبيّن غنام أنه خلال عام ٢٠١٧، تم تأمين ٦٦١٥ فلاكوناً من الأنسولين السريع، إضافة إلى ٦٣٠٦١ فلاكون أنسولين مختلط، و٢٢١٧٤ فلاكون أنسولين بطيء، و١٠٠٠٠ خرطوش أنسولين سريع، و١٦٢٥٠ خرطوش أنسولين مختلط، ١٤١٠٠ خرطوش أنسولين بطيء.

وحول نشاط مديرية صحة اللاذقية مع مشافي الهيئات المستقلة خلال عام ٢٠١٧، قال غنام إنه تم تقديم ٢,٤ مليون خدمة طبية في مشافي «الوطني، جبلة، الحفة، القرداحة، التوليد والأطفال، ومشفى القلب» بنسبة إشغال أسرة بلغت ٤٣٪ ومعدل مكوث ٢ مريض يومياً.

وأوضح غنام أن المشفى الوطني قدم ٧٠٢ آلف خدمة خلال العام المنصرم، منها ٨،٤٨٨ صورة طبقي محوري، ١٠،٩٢٩ صورة إيكو، ١٣،٨٩٩ جلسة لمرضى الكلية الصناعية، ١٢،٠٧٧ عملية جراحية، ٣٢٥،٤٤٠ فحصاً مخبرياً، لافتاً إلى أن عدد مراجعي المشفى الوطني بلغ ٢٣٤،٠٢٠ مريضاً، منهم ١٧،٤٣٣ مقبولاً.

ولفت مدير الصحة إلى تقديم مشفى جبلة ٦٣٧ ألف خدمة طبية خلال عام ٢٠١٧ ، منها ٢،٥٢١ عملية جراحية، ٨٩،٥٥٥ صورة شعاعية، منها ٦،١٤٩ صورة طبقي محوري، ٢٩،١٣٧ صورة إيكو، ٥٤،٢٦٩ صورة بسيطة، مشيراً إلى مراجعة ١٧٩،٧٤٨ مريضاً للمشفى، منهم ٨٤،٨٨٥ مراجعاً للعيادات الخارجية، ٩٤،٨٦٣ مراجعاً لقسم الإسعاف.

وأشار غنام إلى تقديم مشفى القرداحة ٤٠٣،٦ خدمة طبية ، واستقبال ١٠٦ آلاف مراجعاً وقبول ٦،٩٢٢ مريضاً، مضيفاً إنه تم تسجيل ١،٥٥٠ جلسة لمرضى الكلية، وإجراء ٢،٩٦٠ عملية جراحية، ٥١،٤١٨ صورة شعاعية، ٢١٦،٩١٥ فحصاً مخبرياً.

وأشار غنام إلى تقديم مشافي الهيئات المستقلة ٢٠٩ خدمات طبية خلال الشهر الأول من العام الحالي، منها ٣٧٧ عملية قثطرة قلبية، ١٢٠٠١٣ فحصاً مخبرياً، ٢٤،٧٢٨ صورة شعاعية، لافتاً إلى أن نسبة إشغال الأسرة بلغت ٤١٪ خلال كانون الثاني الماضي.

٧٠ بالمئة من السوريين يتزوجون عرفياً قبل تثبيته بالمحكمة.. ولأول مرة فرض عقوبات بالسجن

السجن حتى ستة أشهر للزوجين والشيخ والشهود وولي الأمر لمن يتزوج خارج المحكمة (عرفياً)

◄ عقوبة حتى ثلاث سنوات بالسجن من يعقد زواجاً باطلاً وحتى السنة للزواج الفاسد

◄ رفع الغرامة المالية من ٢٠٠ حتى ١٠ آلاف ليرة

محمد منار حميجو

أعلن مشروع قانون لتعديل مواد في قانون العقوبات العام عن فرض عقوبة بالحبس من عشرة أيام إلى ستة أشهر على كل من يعقد زواجاً خارج المحكمة سواء أكان المتعاقدين (الزوجين) وممثليهم والشهود المختصة قبل إتمام المعاملات التي ينص عليها قانون الأحوال الشخصية.

ونص المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تفرض عقوبة الغرامة المالية من خمسة إلى عشرة آلاف ليرة من يعقد هذا الزواج خارج المحكمة بعدما كانت الغرامة تتراوح بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة.

وشدد المشروع العقوبة بحق من تزوج بطريقة شرعية مع علمه ببطلان زواجه بسبب زواج سابق أو لأي سبب بطلان منصوص عليه في قانون الأحوال الشخصية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، مشيراً إلى أنه تفرض ذات العقوبات على كل من يعقد الزواج المذكور مع علمه بالرابطة الزوجية السابقة.

وعدل المشروع المادة ٤٦٩ من قانون العقوبات المتعلقة بزواج القاصرات لتفرض عقوبة بالحبس من شهرين إلى سنة على كل من يعقد زواج قاصر لم يتم الثامنة عشرة من عمره خارج المحكمة المختصة دون موافقة من له الولاية على القاصر.

وأشار المشروع إلى أنه تخفض العقوبة المشار إليها إلى النصف إذا تم عقد الزواج بموافقة الولي، في حين العقوبة في القانون الحالي هي غرامة مالية تتراوح من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة.

وفرض المشروع عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة على كل من يتولى زواج امرأة خارج المحكمة المختصة قبل انتهاء عدتها أو دون توفر شرط الشهادة المنصوص عليه في قانون الأحوال الشخصية، على حين تراوحت العقوبة الحالية من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة.

وفرض المشروع العقوبات المشار إليها بالمواد السابقة بحق المتعاقدين وممثليهم والشهود الذين حضروا الزواج بصفتهم هذه.

من جهتها كشفت مصادر قضائية أن ٧٠ بالمئة من السوريين يتزوجون عرفيا أي خارج المحكمة قبل تثبيت الزواج في المحكمة المختصة، موضحة أن المشروع جاء للحد من الزواج العرفي.

ورأت المصادر أن فرض عقوبة السجن على الزواج العرفي سيمنع المواطنين من هذا الزواج علما أنه أصبح عرفاً لدى الأسر السورية أن يتم كتب الكتاب قبل تثبيت الزواج في المحكمة، داعية إلى إعادة النظر في هذه العقوبة.

وأيدت المصادر رفع الغرامة المالية لمن يعقد الزواج العرفي باعتبار أن هذه مخالفة إدارية، مشيرة إلى أنها ليست كبيرة باعتبار أن العقوبة لا تتجاوز ١٠ آلاف ليرة.

وشددت المصادر على ضرورة معالجة أسباب ازدياد الزواج العرفي في الفترة الماضية قبل فرض العقوبة في ذلك ومنها فيما يتعلق بوضع الشباب المغتربين الذين يلجؤون إلى إرسال الوكالات لذويهم لعقد الزواج وهذا يسبب صعوبة كبيرة إضافة إلى وجود أسباب أخرى.

وفيما يتعلق بالزواج الباطل والفاسد أعربت المصادر عن تأييدها في تشديد العقوبة فيه باعتبار أنه يسبب خللاً في المجتمع وبالتالي لا بد من عقوبة مشددة للقضاء عليه بشكل كامل.

ولفتت المصادر إلى أن زواج القاصر له شروط وضوابط حددها القانون وبالتالي أي مخالفة لها لابد من تشديد العقوبة، موضحة أن يكون جسم القاصر ملائماً للزواج وألا يكون هناك فارق في السن بينها وبين الزوج إضافة إلى حضور وليها وغيرها من الشروط التي حددها القانون.

وأكدت المصادر أن نسبة زواج القاصرات في عام ٢٠١٦ لم تتجاوز ٣ بالمئة في دمشق وهذا يدل على أن النسبة قليلة مقارنة بعدد حالات الزواج التي تثبت في المحكمة يوميا، مشيرة إلى أن الإحصائيات دلت على أن زواج القاصر يدوم أكثر من غيرها بعدما تم إحصاء حالات الطلاق.

الترخيص لـ٨ مشروعات صناعية وحرفية في درعا

درعا- الوطن

يتواصل الإقبال على ترخيص وتنفيذ وتوسيع المشروعات الصناعية في محافظة درعا خلال العام الجاري.

وكشف مدير صناعة درعا عبد الوحيد العوض لـ«الوطن» أن الشهر الحالي شهد إقلاع منشأة جديدة لصناعة الحقائب المدرسية وأغطية الفرشات وأكياس النوم بقرية عالقين، وبلغ رأس مالها ١٠٠ مليون ليرة سورية وفرت ٥ فرص عمل تصل طاقتها السنوية إلى ٧٥ ألف حقيبة و٧٥٠ ألف غطاء وكيس، كما تم تكبير حجم منشأة لإضافة غرض جديد يتعلق بصناعة الكرتون (أوفيست) برأس مال قدره ٧٥ مليون ليرة و٥ فرص عمل في بلدة غباغب، إضافة إلى تكبير أخرى لشمول صناعة المتممات للأدوية البيطرية برأس مال ١٣٠ مليون ليرة و٥ فرص عمل في بلدة عالقين، وجرى ترخيص مشروع جديد لصناعة نشر وقص كتل الأحجار والرخام في بلدة غباغب برأس مال ٥٠ مليون ليرة ويوفر ٥ فرص عمل.

وكشف مدير الصناعة لـ«الوطن» أنه خلال الربع الأول من العام الجاري تم ترخيص ثلاثة مشروعات غذائية في المحافظة، الأول يختص بصناعة الكونسروة وتبريد وحفظ الخضر في بلدة قرفا برأس مال ١٠٠ مليون ليرة و١٤ فرصة عمل، والثاني لصناعة البوظة في مدينة الصنمين برأس مال ٣٥ مليون ليرة و٦ فرص عمل، والثالث لتحميص وطحن وتعبئة البن آلياً في بلدة عالقين برأس مال ٣٥ مليون ليرة و٥ فرص عمل، كما جرى تنفيذ مشروع حرفي غذائي لصناعة الراحة برأس مال قدره ١٠ ملايين ليرة سورية وبطاقة إنتاج ٦٠ طناً سنوياً و٣ فرص عمل.

تجدر الإشارة إلى أن مديرية الصناعة تقدم كل ما يتعلق بخدمات الصناعيين لجهة استيراد المواد الأولية وتيسير حصولهم على مستلزمات الإنتاج لمنشآتهم من محروقات وغيرها.

DAMASCUS CARGO VILLAGE

دعوة إلى حضور اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة قرية دمشق للشحن (ش .م.م)

يتشرف مجلس إدارة شركة قرية دمشق للشحن (ش .م.م) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية للشركة والذي سيعقد في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد الواقع في 2018/5/13 في صالة زرياب في فندق أرمتاج بدمشق (عنوان الفندق : دمشق، ساحة عرنوس بجانب حلويات نبيل نفيسة) وذلك من أجل البحث في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

1- سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2017 وخطة عمل السنة التالية.
2- سماع ومناقشة تقرير مفتش الحسابات عن حساب ميزانية الشركة وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة المنتهية للسنة المالية في 2017/12/31 .
3- مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مفتش الحسابات والميزانية الختامية لعام 2017 والمصادقة عليهم.
4- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 .
5- انتخاب مدقق الحسابات للعام 2018 وتحديد بدل أتعابه.
6- تعيين الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
7- إقرار المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وفقاً للمادة (156) من قانون الشركات.
8- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للتعاقد وفقاً للمادة (152) من قانون الشركات.

يكون اجتماع الهيئة العامة العادية قانونياً بحضور مساهمين يملكون ما يزيد عن نصف أسهم الشركة ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد الجلسة الثانية في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم وفي المكان ذاته.

التسجيل لحضور الاجتماع:
على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع التواجد قبل الموعد المحدد للاجتماع مصطحبين معهم الهوية الشخصية لتثبيت الحضور أصالة ووكالة. ويبقى التسجيل مفتوحاً حتى ساعة انعقاد اجتماع الهيئة العامة .

علماً بأن البيانات المالية للشركة متاحة بالكامل لكل مساهم يود الاطلاع عليها في مقر الشركة.
كما يمكن الاطلاع عليها على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (www.scfms.sy).

بيان المركز المالي كما في 2017/12/31

البيان	الايضاح	2017/12/31	2016/12/31
الأصول			
الأصول غير المتداولة :			
صافي الموجودات الثابتة	1	64,789,886	66,807,207
موجودات اخرى	2	1,000,000	1,000,000
إجمالي الأصول غير المتداولة		**65,789,886**	**67,807,207**
الأصول المتداولة :			
المدينون	3	9,286,675	426,675
نقدية	4	54,862,383	50,274,035
نفقات مدفوعة مقدما	5	50,000	0
اجمالي الأصول المتداولة		**64,199,058**	**50,700,710**
اجمالي الأصول		**129,988,944**	**118,507,917**
أسهم اعضاء مجلس الادارة		**8,352,000**	**8,352,000**
حقوق المساهمين :			
رأس المال المصرح به والمدفوع		69,600,000	69,600,000
الاحتياطي القانوني	6	13,606,088	10,315,575
أرباح الفترة		23,772,289	19,082,539
الأرباح المدورة	7	5,162,539	0
أرباح (خسائر) إعادة تقييم النقدية-غير محققة		6,758,329	8,191,277
اجمالي حقوق المساهمين		**118,899,245**	**107,189,391**
الخصوم المتداولة :			
الدائنون	8	597,927	896,426
تعويض مجلس الادارة		0	1,256,869
ايراد مقدم	9	100,000	0
نفقات مستحقة غير مدفوعة	10	355,683	173,500
مؤونة ضريبة الدخل	11	10,036,089	8,991,731
اجمالي الخصوم المتداولة		**11,089,699**	**11,318,526**
اجمالي حقوق الملكية + الخصوم		**129,988,944**	**118,507,917**
أسهم اعضاء مجلس الادارة		**8,352,000**	**8,352,000**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الادارة

بيان التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية بتاريخ 2017/12/31

	البيان	2017/12/31	2016/12/31
التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي			
	صافي ربح قبل الضريبة	**31,472,186**	**32,187,314**
	الاهتلاكات	2,017,321	2,378,149
	التغير في المدينين	(8,860,000)	(140,000)
	التغير في الدائنين	(298,499)	114,359
	مكافأة أعضاء مجلس الادارة	(1,256,869)	(478,402)
	التغير في النفقات المستحقة	182.183	130,500
	التغير في الايرادات المقبوضة مقدما	100,000	(100,000)
	التغير في النفقات المدفوعة مقدما	(50,000)	
	الضريبة المدفوعة	(4,797,974)	(2,328,659)
	أرباح (خسائر) اعادة تقييم النقدية غير محققة	1,432,948	(4,256,889)
	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	**19,941,296**	**27,506,372**
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
	توزيع أرباح للمساهمين	(13,920,000)	(10,267,555)
	صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	**(13,920,000)**	**(10,267,555)**
	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه	**(1,432,948)**	**4,256,889**
	صافي التدفقات النقدية من كافة الأنشطة	**4.588,348**	**21,495,706**
	رصيد النقدية في بداية الفترة	**50,274,035**	**28,778,329**
	رصيد النقدية في نهاية الفترة	**54,862,383**	**50,274,035**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الادارة

بيان الدخل الشامل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2017/12/31

	الايضاح	2017/12/31	2016/12/31
الايرادات			
ايرادات التخزين		40,776,000	34,818,000
اجمالي الايرادات		**40,776,000**	**34,818,000**
المصاريف العامة			
الرواتب والاجور		(2,553,711)	(2,138,708)
المصاريف الادارية والمالية	12	(3,299,834)	(2,370,718)
الاهتلاكات		(2,017,321)	(2,378,149)
اجمالي المصاريف العامة		**(7,870,866)**	**(6,887,575)**
الربح التشغيلي		**32,905,134**	**27,930,425**
أرباح (خسائر) إعادة تقييم النقدية- غير محققة	13	(1,432,948)	4,256,889
صافي الربح قبل الضريبة		**31,472,186**	**32,187,314**
ضريبة الدخل	11	(5,842,332)	(4,797,974)
صافي الربح بعد الضريبة		**25,629,854**	**27,389,340**
ربحية السهم الأساسية و المخففة	14	**36.82**	**39.35**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الادارة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين عن الفترة المنتهية في 2017/12/31

	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	أرباح (خسائر) مدورة	أرباح الفترة	أرباح (خسائر) إعادة تقييم النقدية - غير محققة	مجموع حقوق الملكية
2016/1/1	69,600,000	7,522,533	3,190,715	7,076,840	3,934,388	91,324,476
تدوير رصيد 2015			7,076,840	(7,076,840)		-
أرباح الفترة	-	-	-	19,082,539	-	19,082,539
توزيعات أرباح	-	-	(10,267,555)	-		(10,267,555)
أرباح إعادة تقييم النقدية - غير محققة					4,256,889	4,256,889
احتياطي قانوني		2,793,042				2,793,042
رصيد 2016/12/31	69,600,000	10,315,575	0	19,082,539	8,191,277	107,189,391
رصيد 2016/12/31	69,600,000	10,315,575	0	19,082,539	8,191,277	107,189,391
تدوير رصيد 2016	-	-	19,082,539	(19,082,539)		-
أرباح الفترة	-	-	-	23,772,289		23,772,289
توزيعات أرباح	-	-	(13,920,000)	-		(13,920,000)
أرباح (خسائر) إعادة تقييم النقدية - غير محققة					(1,432,948)	(1,432,948)
احتياطي قانوني		3,290,513				3,290,513
رصيد 2017/12/31	69,600,000	13,606,088	5,162,539	23,772,289	6,758,329	118,899,245

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الادارة

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الاجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا — Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي شركة قرية دمشق للشحن المساهمة المغفلة العامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية :

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة قرية دمشق للشحن المساهمة المغفلة العامة والتي تتكون من المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا أن البيانات المالية تظهر بعدالة ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2017 ، وأدائها المالي وتدفقها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة " مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا.

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين(IESBA) / وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية ، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك المذكورة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة ويوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسائل التدقيق الرئيسية :

مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك التي كانت بحسب تقديرنا المهني الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية في الفترة الحالية ، تمت معالجة هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها ، ولسنا لا نقدم رأي منفصل حول هذه المسائل .

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية :

إن هدفنا هي الحصول لأكد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا . إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها . قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت ، بشكل فردي أو مجموعها ، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية والتي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير الدولية فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك فإننا نقوم بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والتي تؤفر أساساً لإبداء رأينا .
إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ ، تزوير ، حذف متعمد ، تحريف ، أو تجاوز للإجراءات الرقابية .
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة .
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة .
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية ، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، التوصل الى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية .
إذا تبين أنه وجود شك جوهري حول ذلك ، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية ، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية . إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن أحداثاً وظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل .
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل .

كما بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق .

كذلك ، فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، وإننا نواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا ، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة ، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية . نقوم بتوضيح هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة ، أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا إلا أن العواقب السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على النفع للمصلحة العامة من هذا الافصاح .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية :

1 - بلغ مجموع كل من الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي / 129,988,944 / ل.س كما بلغت الأرباح الصافية بعد حجز مؤونة ضريبة الدخل / 25,629,854 / ل.س وبلغ ربح السهم الواحد/ 36.82 / ل.س

2 تحافظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منتظمة ، وإن القوائم المالية متفقة معها وتوصي بالمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

دمشق 2018/3/14

أسعد صلاح شربتلي

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية :

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ .

خلال إعداد البيانات المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

معلومات أخرى ورد في التقرير السنوي للشركة لعام 2017 :

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي ، وتألف لا تتضمن البيانات المالية وتقريرنا حول تدقيقها .

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولسنا لا ندلي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

في سياق تدقيق بيانات المالية فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى ، وإثناء ذلك ناظر بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو يظهر بأن فيها أخطاء جوهرية . إذا استنتجنا بناءً على ما قمنا به فإنه يجب أن نبلغ بذلك الإبلاغ عنه في هذا المجال.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ .

خلال إعداد البيانات المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

اسم: الزميل أسعد شربتلي — رقم القيد الرئيسي / 11/67 / رقم ٤٢٨٩